

السؤال الموجه من العضو السيد  
 خالد حسين المسقطي إلى سعادة  
 وزير التربية والتعليم حول مجريات  
 وضع القطاع التربوي في مجال  
 الاستثمار في التعليم العالي  
 والجامعي الخاص، ورد  
 سعادة الوزير عليه



**صاحب السعادة الأخ عبد العزيز بن محمد الفاضل الموقر  
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد خالد حسين المسقطي عضو مجلس الشورى، و الموجه إلى صاحب السعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،

**د. فيصل رضي الموسوي**  
رئيس مجلس الشورى

KINGDOM OF BAHRAIN  
SHURA COUNCIL  
CHAIRMAN'S OFFICE



مملكة البحرين  
مجلس الشورى  
مكتب الرئيس

الرقم: ٢٠٠ - ٣ - ٢٠٠٣  
التاريخ: ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣م


**صاحب السعادة الأخ الدكتور ماجد بن علي النعيمي الموقر  
وزير التربية والتعليم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

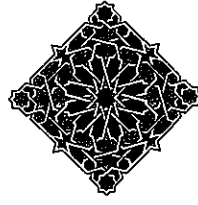
يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد خالد حسين المسقطي عضو مجلس الشورى ، برجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،

  
د. فيصل رضي الموسوي  
رئيس مجلس الشورى

Khalid H. Al Maskati



خالد حسين المسقطي

١٤ ديسمبر ٢٠٠٣ م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي  
رئيس مجلس الشورى  
المنامة - مملكة البحرين

تحية طيبة وبعد ،

أرفع إلى سعادتكم السؤال الموجه مني إلى صاحب السعادة وزير التربية والتعليم، وذلك لإحاطتنا علماً بمجريات وضع القطاع التربوي في مجال الاستثمار في التعليم العالي والجامعي الخاص.

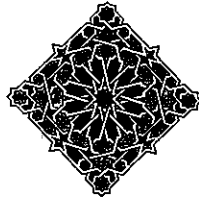
برجاء التفضل بالإطلاع واتخاذ اللازم نحو إبلاغه إلى صاحب السعادة وزير التربية والتعليم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

أحمد  
خالد حسين المسقطي

خالد حسين المسقطي  
النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
13 DEC 2003		
الرقم ٩		



١٤ ديسمبر ٢٠٠٣ م

صاحب السعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي  
وزير التربية والتعليم  
المنامة - مملكة البحرين

تحية طيبة وبعد ،

إعمالاً لنصّ المادة (١٢٦) من المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة  
الداخلية لمجلس الشورى، يسعدني أن أتوجه لسعادتكم بالسؤال التالي:

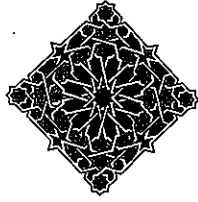
ظالعنا باهتمام بالغ اختيار بعض الجامعات والكليات الجامعية الأجنبية الخاصة لمملكة  
البحرين لفتح فروعها فيها، ودخول بعض المستثمرين المحليين، بالشراكة مع ذوي الخبرة، مجال  
الاستثمار في التعليم العالي والجامعي الخاص وذلك في ظل تشجيع ودعم من الدولة لرؤوس  
الأموال الوطنية والمستثمرين الأجانب على الاستثمار في هذا المجال باعتباره توجهاً عالمياً يساعد  
على فتح مجالات المعرفة والعلم والتقنية أمام الراغبين وبما ينعكس إيجاباً على توفير متطلبات  
سوق العمل من ذوي التأهيل العلمي والمهارات والتخصصات الدقيقة.

ونظراً لأن مشروع قانون التعليم العالي لم يقر حتى الآن وهو المتضمن للتنظيم  
القانوني للترخيص لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي الخاصة ومراقبتها ومتابعتها.

ونظراً لأن المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية  
الخاصة لا ينطبق على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الخاصة، لذا نتساءل:

ما هي الجامعات والكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تعمل حالياً في المملكة،  
وما هي المرجعية القانونية لمباشرتها لعملها، وهل صدرت لها تراخيص لمزاولة أعمالها. وما الذي  
أضافته المناهج الدراسية التي تدرس في هذه الجامعات والكليات الخاصة والأهلية لما يدرس في  
جامعة البحرين وهل تتفق هذه المناهج مع المعايير الدولية، وهل توجد مراجعة فنية لها.

Khalid H. Al Maskati



خالد حسين المسقطي

وما هي الاستعدادات التي اتخذتها الوزارة لصدور قانون التعليم العالي الذي أصبح وشيكاً وذلك على صعيد إعادة هيكلة قطاعات وإدارات الوزارة، وكذلك على المستوى المادي والبشري من الكوادر المؤهلة للقيام بالدور المنوط بالوزارة والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

أعزكم  
خالد حسين

خالد حسين المسقطي  
النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى



الرقم: 917/ و م ش ن 2003/  
التاريخ: 28 ديسمبر 2003م

صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: اجابة السؤال المقدم من سعادة النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى  
السيد / خالد حسين المسقطي.

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم 199-3-2003 المؤرخ 14 ديسمبر  
2003م بشأن السؤال المقدم من سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس إلى  
صاحب السعادة وزير التربية والتعليم.  
يسرني أن أرفق لسعادتكم إجابة سعادتته على السؤال المشار إليه  
وذلك لاتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

أ. م. ف.

محمد

عبد العزيز بن محمد الفاضل  
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

نسخة إلى:  
صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.  
صاحب السعادة وزير شئون مجلس الوزراء.



الرقم : ٢٩٩/م ع ن/٢٠٠٣  
التاريخ : ١٤٢٤هـ  
الموافق : ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣م

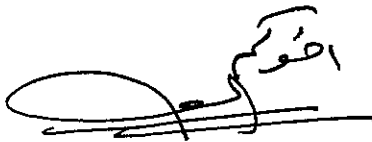
صاحب السعادة الأخ الدكتور فيصل رضي الموسوي الموقر  
رئيس مجلس الشورى

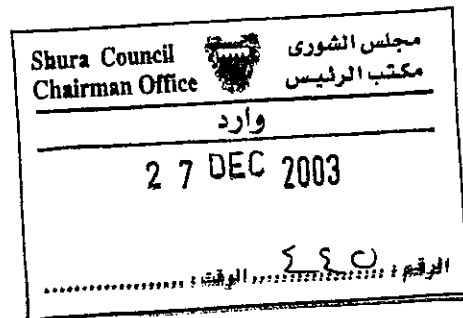
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ...

بالإشارة إلى رسالتكم الكريمة رقم ٢٠٠-٣-٢٠٠٣ بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣  
بشأن السؤال المقدم من سعادة النائب السيد خالد حسين المسقطي الموقر النائب  
الثاني لرئيس مجلس الشورى.

يسرني أن أرسل لسعادتكم رد وزارة التربية والتعليم على هذا السؤال.

شاكراً ومقدراً لسعادتكم ولأعضاء مجلس الشورى الكرام صادق تعاونكم.  
وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

  
الدكتور ماجد بن علي النعيمي  
وزير التربية والتعليم







### رد وزارة التربية والتعليم

على السؤال المقدم من سعادة السيد / خالد حسين المسقطي الموقر النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى

- بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٤م تقدم سعادة السيد/ خالد حسين المسقطي الموقر النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى بالسؤال التالي ونصه ( طالعنا باهتمام بالغ اختيار بعض الجامعات والكليات الجامعية الأجنبية الخاصة لمملكة البحرين لفتح فروعها فيها، ودخول بعض المستثمرين المحليين، بالشراكة مع ذوي الخبرة، مجال الاستثمار في التعليم العالي والجامعي الخاص وذلك في ظل تشجيع ودعم من الدولة لرؤوس الأموال الوطنية والمستثمرين الأجانب على الاستثمار في هذا المجال باعتباره توجهاً عالمياً يساعد على فتح مجالات المعرفة والعلم والتقنية أمام الراغبين وبما ينعكس إيجاباً على توفير متطلبات سوق العمل من ذوي التأهيل العلمي والمهارات والتخصصات الدقيقة.
- ونظراً لأن مشروع قانون التعليم العالي لم يقر حتى الآن وهو المتضمن للتنظيم القانوني للترخيص لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي الخاصة ومراقبتها ومتابعتها.
- ونظراً لأن المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة لا ينطبق على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الخاصة، لذا نتساءل:
- ما هي الجامعات والكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تعمل حالياً في المملكة، وما هي المرجعية القانونية لمباشرتها لعملها، وهل صدرت لها تراخيص لمزاولة أعمالها. وما الذي أضافته المناهج الدراسية التي تدرس في هذه الجامعات والكليات الخاصة والأهلية لما يدرس في جامعة البحرين وهل تتفق هذه المناهج مع المعايير الدولية، وهل توجد مراجعة فنية لها.
- وما هي الاستعدادات التي اتخذتها الوزارة لصدور قانون التعليم العالي الذي أصبح وشيكاً وذلك على صعيد إعادة هيكلة قطاعات وإدارات الوزارة، وكذلك على المستوى المادي والبشري من الكوادر المؤهلة للقيام بالدور المنوط بالوزارة والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي).



- وبذات التاريخ أخطرت وزارة التربية والتعليم بهذا السؤال وذلك بكتاب صاحب السعادة السيد / عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب رقم ٨٢١/و م ش ن /٢٠٠٣ بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٣ م. ويسر وزارة التربية والتعليم أن تقدم ردها الكتابي على هذا السؤال وذلك على النحو التالي :-

أولاً: أهمية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات التعليم العالي:

تحظى جامعة البحرين في مملكة البحرين بدعم سخي من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الرئيس الأعلى للجامعة ومن حكومته الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر ودعم وتشجيع من صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين ويصب هذا الدعم في اطار توجيهات القيادة الرشيدة بالاهتمام بالتعليم العالي ومخرجاته.

وللحاجات المتزايدة لفرص التعليم العالي من قبل مخرجات الثانوية العامة سُمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم العالي عن طريق إنشاء جامعات وكليات خاصة وأفرع جامعات عالمية تقدم برامج أكاديمية متخصصة تلبي احتياجات سوق العمل في المملكة من الكفاءات البحرينية المؤهلة والمدربة، وتأتي هذه التطورات كجزء من أهداف الحكومة الرشيدة الرامية لتقديم برامج تعليمية عالية الجودة تضاهي المستويات العالمية وتواكب متطلبات التنمية الاقتصادية.

كما يأتي الاهتمام بمساهمة القطاع الخاص في مجال التعليم العالي إلى أدراك انه على الصعيد العالمي لم يعد بمقدور الحكومات وحدها تولي مسؤولية تمويل التعليم العالي مع العلم بان القطاع الخاص هو المستفيد الرئيسي من مخرجات التعليم العالي.

من ثم أصبحت مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي أمراً ضرورياً لاستكمال مسيرة تطوير التعليم كما ونوعاً، خاصة وأن مملكة البحرين وانطلاقاً من حرصها على التنمية البشرية، أصبحت تهتم بالتعليم العالي كهدف استراتيجي لتطوير الجانِب النوعي



لدى الفرد البحريني الذي سيتحمل المسؤولية الكاملة في إدارة شئون المؤسسات الحكومية والخاصة. ولهذا فإن مملكة البحرين تشجع قيام مؤسسات للتعليم العالي الخاص ليس فقط لاستيعاب التوسع الكمي في أعداد الراغبين في استكمال تعليمهم العالي. وإنما أيضا للإهتمام النوعي بجودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها تلك المؤسسات وكذلك لاستقطاب جامعات وأفرع جامعات عالمية ذات سمعة علمية معترف بها دولياً.

ثانياً: الرد على الجزء الأول من السؤال:

- فيما يتصل بالجزء الأول من السؤال ونصه (ما هي الجامعات والكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تعمل حالياً في المملكة، وما هي المرجعية القانونية لمباشرتها لعملها، وهل صدرت لها تراخيص لمزاولة أعمالها. وما الذي أضافته المناهج الدراسية التي تدرس في هذه الجامعات والكليات الخاصة والأهلية لما يدرس في جامعة البحرين وهل تتفق هذه المناهج مع المعايير الدولية، وهل توجد مراجعة فنية لها. ؟

فإن الوزارة تقدم ردها على النحو التالي :-

أ- مؤسسات التعليم العالي الخاص التي تعمل في المملكة:

مسئول	اسم المؤسسة	النسبة التي ينجح فيها الترخيص بالعمل للمؤسسة	التخصصات التي تقوم بتدريسها
١	الجامعة العربية المفتوحة:	٢٠٠١م	تقنية المعلومات/إدارة الأعمال /لغة إنكليزية وآدابها.
٢	الجامعة الأهلية:	٢٠٠١م	تقنية المعلومات والهواتف النقالة- محاسبة مالية/إدارة أعمال/تقنية الشبكة المعلوماتية/تقنية وتصميم الوسائط المتعددة.



التمويل	اسم المؤسسة	الدرجة التي تمنح فيها الترخيص بالعمل بالدولة	التخصصات التي تقوم بتدريسها
٣	معهد بيرلا الدولي:	٢٠٠١م	علوم وهندسة الكمبيوتر / تقنية المعلومات / هندسة الإلكترونيات والاتصالات / هندسة الإنتاج الصناعي.
٤	الجامعة الخليجية ( كلية الخليج الجامعية سابقا):	٢٠٠١م	إدارة أعمال / إدارة مالية / إدارة تقنية المعلومات / كمبيوتر جرافيك / محاسبة / علوم حاسب.
٥	الكلية الجامعية - البحرين:	٢٠٠١م	إدارة الأعمال / تقنية المعلومات.
٦	جامعة " أما " AMA الدولية - البحرين	٢٠٠١م	تقنية المعلومات / هندسة الحاسب آلي / لغة إنجليزية / قانون
٧	معهد نيويورك للتكنولوجيا	٢٠٠٣م	علوم الحاسوب / محاسبة / إدارة مالية / هندسة كهربائية / هندسة حاسوب / إدارة أعمال / تسويق / إدارة تقنية المعلومات / تنمية بشرية.

**ب- المرجعية القانونية لنشاط مؤسسات التعليم العالي الخاص:**

**١. شروط الترخيص.**

تعتبر شروط الترخيص الممنوح لتلك المؤسسات هو الإطار الحاكم لنشاط هذه المؤسسات بحيث يتعين على هذه المؤسسات مباشرة نشاطها في إطار القواعد والشروط التي تضمنها الترخيص الممنوح لها.



والشروط المعمول بها حالياً لمنح تراخيص إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص في المملكة هي:

أ. تقديم بيان تفصيلي يتضمن ما يلي:

١. أهداف المشروع وجدواه الاقتصادية.
٢. اسم المؤسسة.
٣. الكليات والأقسام.
٤. الشهادات والمؤهلات التي تمنحها.
٥. عدد الفصول والسنوات الدراسية.
٦. النظام الأكاديمي ( على مستوى السنة الدراسية - الفصول الدراسية ).
٧. أدوات التقويم.
٨. شروط القبول.
٩. مقر المؤسسة.
١٠. برامج الدراسة في المؤسسة.
١١. اعتمادية البرامج.
١٢. التوأمة إن وجدت.
١٣. عدد الطلاب المتوقع قبولهم خلال العام الأول.
١٤. نسبة البحرنة في المؤسسة.
١٥. قاعات الدراسة والمرافق الأخرى.
١٦. مصادر التمويل.
١٧. الأنشطة الأخرى للمؤسسة.
١٨. الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

ب- تقديم ضمان بنكي.

ج- تقديم الميزانية المقترحة.



٢. توجيهات مجلس الوزراء الموقر بشأن السياسة العامة للتعليم العالي:

- وفقاً لاحكام المادة ٤٧ من الدستور فان مجلس الوزراء الموقر هو المختص برسم السياسة العامة للحكومة ومنها السياسة العامة في مجال التعليم العالي ومن ثم فان توجيهات مجلس الوزراء الموقر وقراراته تعد مرجعية للوزارة في متابعة شئون مؤسسات التعليم العالي الخاص ليكون نشاط هذه المؤسسات ضمن السياسة العامة للحكومة في مجال التعليم العالي وفي إطارها.

ج - اوجه الإضافة التي قدمتها مؤسسات التعليم العالي الخاص المرخص لها بالعمل في المملكة.

من الناحية الاجتماعية والعلمية والثقافية.

يؤدي إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى العديد من الإيجابيات أهمها:

١. تحقيق المزيد من تكافؤ الفرص بين المواطنين في الخدمات التعليمية في مجال التعليم العالي.
٢. تحقيق التنافس بين مؤسسات التعليم العالي بما يؤدي إلى جودة مخرجات هذا التعليم.
٣. المساهمة في تزويد المجتمع باحتياجاته من التخصصات المختلفة التي تلبى تحديات التطور الاجتماعي ومتطلباته. التواصل مع الاتجاهات والمدارس العالمية في مجال التعليم العالي وإثراء تجربة البحرين بإيجابيات التجارب المقارنة. واعتبار ذلك احد أدوات تطوير وانماء نظام التعليم العالي في المملكة. ذلك أن مؤسسات التعليم العالي الخاص المرخص لها بالبحرين تنتمي إلى مؤسسات عالمية في مجال التعليم العالي ولكل مؤسسه سمتها الخاصة بها في ممارسة التعليم العالي ومن خلال هذه الممارسة سيتم إثراء تجربة المملكة في مجال التعليم العالي بالتجارب الدولية بما يمكن المملكة من الاستفادة من تجارب الآخرين والحصول على إيجابيات هذه التجارب وهو ما يعظم من مخرجات التعليم العالي في المملكة.
٤. سيؤدي زيادة عدد خريجي التعليم العالي إلى المساهمة في تعظيم وتدعيم قيم الحوار والتسامح الاجتماعي حيث يؤثر هؤلاء الخريجين بما تلقوه عن علم ومعرفة متنوعة في



تنمية اتجاه المجتمع نحو التفكير العلمي البناء والسلوك المعتمد على الحوار واحترام الآخر والتعايش المشترك.

٥. تساهم الجامعات الخاصة إلى جانب المؤسسة التعليمية الوطنية العليا في ترقية المجتمع البحريني من حيث زرع مجتمع المعرفة المكثفة حيث تسهم في إنتاج المعرفة المتخصصة في مجالات عديدة وعلوم مختلفة، خاصة وأننا اليوم نعيش في عصر المعرفة التي تتضاعف بوتيرة سريعة.

٦. إن تحديات العصر الذي نعيشه مع بداية الألفية الثالثة هي في جوهرها تحديات علمية وتكنولوجية وثقافية، وهو ما يعطى أهمية كبرى للبحث العلمي كوسيلة فعالة لمواكبة تطورات العصر ومستجداته والمشاركة الإيجابية في بناء المستقبل الإنساني، ولا يخفى على أحد أهمية البحث العلمي بالنسبة للجامعة بل تعتبر الجامعة هي المعقل الحقيقي والفعلي للبحث العلمي، ووجود مجموعة من الجامعات الخاصة وأفرع من الجامعات العالمية المعترف بها دولياً في مملكة البحرين سوف يساهم في الارتقاء بالبحث العلمي في المملكة.

٧. أن التقدم المتسارع في مجالات المعرفة وكذلك تسارع المتغيرات في مجالات الاقتصاد من شأنها أن تحتم علينا تجديد وتطوير معارفنا ومهاراتنا، بل العمل على إنتاج المعرفة بأشكالها المختلفة - المعرفة الاجتماعية والمعرفة الذاتية والمعرفة المادية - وتبادل تلك المعارف والتكامل فيما بينها وتفعيلها وإنتاجها أصبح من الأهداف الأساسية في تكوين أي جامعة ويجب أن تضطلع بهذا الدور داخل مجتمعها وفي محيطه الإقليمي والدولي، وبلا شك فإن الجامعة الوطنية تقوم بهذا الدور على الوجه الصحيح، إلا أن وجود جامعات خاصة سوف تساهم وتساعد في إنتاج المعارف المتخصصة حسب قدرتها وتخصصها في مجالات المعارف المختلفة .

٨. إن تنوع أعضاء هيئة التدريس من خلال تعدد الجامعات يتيح المجال أمام الطلبة للتزود بمختلف أنواع المعرفة وإثراء معلوماتهم حسب ميولهم. كما أن تعدد الجامعات يتيح لأولياء الأمور العديد من الخيارات في اختيار الجامعة التي يرغبون في أن يلتحق بها أبنائهم.



من الناحية الاقتصادية:

١. تخفيف الضغط على ميزانية المملكة في مجال الإنفاق العام على التعليم العالي:  
تسهم مؤسسات التعليم العالي الخاص في تحقيق التكامل مع مؤسسات التعليم العالي الحكومي من ناحية الكم لتخفيف الضغط على جامعة البحرين في التخصصات المناظرة، ومن ناحية الكيف وذلك بإنشاء تخصصات غير موجودة بجامعة البحرين ويؤدي إنشائها إلى إشباع احتياجات المجتمع من مخرجاتها وهو ما يؤدي إلى تخفيف الضغط على ميزانية المملكة في مجال الإنفاق العام على التعليم العالي.
٢. تستوعب مؤسسات التعليم العالي الخاص مع جامعة البحرين أبناء الوطن الراغبين في استكمال تعليمهم العالي وهو ما يؤدي إلى تقليص عدد الطلبة الذين يتم استكمال تعليمهم في مؤسسات تعليمية عالية خارج البلاد الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الأنفاق خارج البحرين وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
٣. لا شك أن التربية والتعليم لها دور متميز في تحقيق التنمية حيث تتفق أو ساط الفكر التربوي على أن الإنسان هو أهم مورد للتنمية ولذلك تهتم الدول بالتنمية البشرية. والتعليم الجامعي في مملكة البحرين يأتي على قمة السلم التعليمي فهو ضرورة لتكوين العناصر البشرية بالمعرفة العلمية والقدرات والمهارات التي تتطلبها عمليات التنمية الشاملة والجامعات الخاصة بلا شك سوف تسهم في تنمية وبناء الموارد البشرية الوطنية، وهو ما يجعلها تسهم مساهمة فعالة في تحقيق أغراض النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال ما تقدمه من برامج أكاديمية تعنى بتطوير قدرات الطلبة الدارسين لديها وبالتالي تخريج كوادر وطنية متخصصة ومدربة تدريباً راقياً يلبي احتياجات مؤسسات المجتمع الحكومية ومؤسساته الخاصة.
٤. إن وجود الجامعات الخاصة يدخل ضمن سياسة تشجيع الاستثمار لدعم الاقتصاد الوطني خاصة وأن هناك العديد من الأشقاء من خارج المملكة يدرسون في تلك الجامعات. كما أن تشجيع الاستثمار وفتح الجامعات الخاصة من الأمور ينص عليها دستور مملكة البحرين حيث يجيز الدستور في المادة (٧) للأفراد والهيئات إنشاء الجامعات الخاصة.





٥. تشير العديد من الدراسات إلى تزايد احتياجات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الجامعات لكي تستوعب الأعداد التي تتخرج سنوياً من المدارس في دول المجلس ومن ثم فإن إنشاء مؤسسات للتعليم العالي الخاص في المملكة سيساهم في تلبية هذه الاحتياجات وهو ما يعني أن وجود الجامعات الخاصة أصبح يمثل ضرورة علمية وفرص استثمارية.

٦. إن وجود العديد من الجامعات الخاصة سوف يساهم في تعزيز الدور الذي لعبته البحرين في التاريخ كمركز إشعاع تعليمي وثقافي بالمنطقة.

ثالثاً: الرد على الجزء الثاني من السؤال ونصه:-

وما هي الاستعدادات التي اتخذتها الوزارة لصدور قانون التعليم العالي الذي أصبح وشيكاً وذلك على صعيد إعادة هيكلة قطاعات وإدارات الوزارة، وكذلك على المستوى المادي والبشري من الكوادر المؤهلة للقيام بالدور المنوط بالوزارة والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي.

- فان الوزارة تقدم ردها على النحو التالي:-

١. فيما يتصل بإعادة هيكلة الوزارة

أ. ورد بالوثيقة التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم النص على إعداد هيكل إداري جديد للوزارة. وقد وافق مجلس الوزراء الموقر على هذه الوثيقة في ١٣/٤/٢٠٠٣م.

ب. تم تشكيل لجنة على مستوى عال بالوزارة لإعداد مشروع الهيكل الإداري الجديد للوزارة. وقد انتهت اللجنة من إعداد هذا المشروع في صيغته الأولية.

ج. تم الاتفاق مع اليونسكو على التعاون في مراجعة هذا الهيكل لوضعه في صيغته النهائية وقد عرض المشروع الأولي للهيكل على مسئولو اليونسكو لدراسته والإفادة بالرأي في شأنه.



د. ستعمل الوزارة على توظيف خبراتها وإمكانياتها في مجال التعليم العالي لتمكين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي من القيام بمهامها واختصاصاتها بعد إقرار القانون.

هـ. الاهتمام بشؤون التعليم العالي في الهيكل الجديد وفي هذا الصدد تؤكد الوزارة انها عازمة على أن يكون الهيكل الإداري الجديد لها مجسداً اهتمامها بالتعليم العالي.

و. الوزارة لديها خطة لاعداد وتأهيل العديد من الكوادر البشرية في مجال التعامل مع مؤسسات التعليم العالي خصوصاً وإن لها خبرة طويلة تراكمية في التعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومشاركتها في العديد من لجان الاعتماد الأكاديمي. وفي هذا الصدد تؤكد الوزارة أنها ستعمل على تدعيم القطاع المعنى في الوزارة بشؤون التعليم العالي من النواحي المادية والبشرية والخبرائيه اللازمة لقيامه بمهامه واختصاصاته على اكمل وجه من اجل الارتقاء بجودة التعليم العالي.

ز. تؤكد الوزارة إن موضوع الجودة من الأمور التي توليها أهمية كبيرة ولذلك فإنها ستوفر للجهات المعنية بشؤون التعليم العالي سبل التعاون مع جهات الاعتماد الأكاديمي المختلفة للاستفادة من خبراتها في تجويد مخرجات مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي المعتمدة دولياً سواء فيما يتصل بالبرامج التعليمية أو ما يتصل بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم هذه البرامج.

٢- فيما يتصل بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بالاختصاصات والمهام المقررة للوزارة والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بشأن مؤسسات التعليم العالي. يتوافر لوزارة التربية والتعليم خبره واسعة في مجال إدارة شؤون التعليم العالي وذلك من خلال أشرافها على شؤون التعليم العالي ومتابعتها لسير العمل به ومن مظاهر ذلك مايلي:

أ. تقوم إدارة الشؤون الثقافية والبعثات بمتابعة شؤون مؤسسات التعليم العالي  
ب. وزير التربية والتعليم هو رئيس مجلس أمناء جامعة البحرين وهو المسئول سياسياً عن شؤون التعليم العالي أمام مجلسي الشورى والنواب.



ج. تمثل وزارة التربية والتعليم منذ سنوات عديدة في لجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي لدول مجلس التعاون والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمات الدولية.

د. وزير التربية والتعليم هو الذي يمثل المملكة في اجتماعات وزارة التربية والتعليم العالي في الدول الخليجية والدول العربية.

هـ. مدير إدارة الشؤون الثقافية والبعثات بوزارة التربية والتعليم عضو في هيئة الاعتماد الأكاديمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

و. إدارة البعثات تقوم بعمل أمانة اللجنة الوطنية لتقييم المؤهلات العلمية.

ز. وكيل وزارة التربية والتعليم يتولى رئاسة اللجنة الوطنية لتقييم المؤهلات العلمية.

ح. يصدر وزير التربية والتعليم قرار معادلة وتقويم المؤهلات العلمية الأجنبية والوطنية. وذلك بناء على المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥م في شأن تقويم المؤهلات العلمية والذي ينص في مادته الأولى على أن (( المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقويمها علمياً، إذا لم يكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية، قرار من وزير التربية والتعليم بناءً على اقتراح لجنة تسمى ( اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية)، وتشكل برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم،...)) ويصدر بتشكيل اللجنة بناءً على ترشيح الجهات المعنية، قرار من وزير التربية والتعليم.

ط. تشرف الوزارة على مكاتب الخدمات التعليمية للدارسين في الخارج، وذلك بناءً على المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧م.

ك. يوجد بوزارة التربية والتعليم مركزاً متخصصاً يعرف باسم مركز المعلومات الجامعية يخدم الطلبة خريجي الثانوية الراغبين في الدراسة بالخارج ويمدهم بالمعلومات الأساسية عن الجامعات الخليجية والعربية والعالمية ويساعدهم في توصيل أوراقهم الثبوتية لتلك الجامعات للحصول على القبول



ويكون حلقة وصل بين الطلبة والجامعات. هذا إلى جانب انه يقدم معلومات دقيقة عن الجامعات العربية والعالمية ونوع التخصصات المتوافرة في تلك الجامعات.

- وفقا لمشروع قانون التعليم العالي فان اللوائح والقرارات المنفذه لهذا القانون يصدرها وزير التربية والتعليم بعد موافقة مجلس التعليم العالي.
- وتؤكد الوزارة وبما تراكم لديها من خبرات في مجال التعليم العالي بأنها قد أعدت الدراسات اللازمة بشأن اللوائح والقرارات المنفذة لقانون التعليم العالي وبخاصة ما يتصل بالاختصاصات التنفيذية لمجلس التعليم العالي سواء في مجال الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص أو من حيث وضع الأسس المالية والإدارية لهذه المؤسسات وغير ذلك من الجوانب الأكاديمية لتلك المؤسسات .
- ونظرا لأن تشكيل مجلس التعليم العالي يتوقف على إصدار قانون التعليم العالي فان وزارة التربية والتعليم تؤكد لمجلسكم الموقر بأنها ستبادر فور إقرار قانون التعليم العالي وإصداره وتشكيل مجلس التعليم العالي إلى عرض هذه اللوائح والقرارات على مجلس التعليم العالي بعد وضعها في صيغة نهائية تتوافق مع أحكام قانون التعليم العالي بعد إقراره لاستكمال إجراءات إصدارها.
- وفي الختام فان الوزارة تقدر لسعادة النائب السيد / خالد حسين المسقطي النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى اهتمامه بشئون التربية والتعليم بطرح هذا السؤال مما أتاح لوزارة التربية والتعليم أن تعبر عن رؤيتها بشأن الموضوعات التي أثارها هذا السؤال.
- كما تنتهز الوزارة هذه الفرصة لتؤكد اعتزازها بالتعاون المثمر والبناء بين الوزارة ومجلسكم الموقر كما تؤكد الوزارة تثمينها لاهتمام المجلس الموقر بشئون التربية والتعليم وإسهاماته الفاعلة في النهضة التعليمية للوطن العزيز في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق.